

الموضوع . وصدور بيان في مناسبة ١٥ ايار نشرته جريدة فتح ايضا وكان موقعا باسم « اللجنة التحضيرية للجبهة الوطنية الاردنية » ، وتشير هاتان النقطتان الى ان خطوة اساسية قد قطعت نحو الامام ، لان نشر تعليقات تؤيد هذه الفكرة في جريدة فتح ، يعني زوال عقبة اساسية في الحوار الدائر . ان اهمية هذا الموضوع انه يشكل نقطة مركزية في الحوار الفلسطيني الداخلي حول طبيعة العلاقة مع النظام الاردني ، وحول اسلوب المواجهة لتحديات النظام ، من شأنه اذا تم ان يدخل تغييرا نوعيا على طبيعة العمل الوطني الفلسطيني في الاردن .

{ — العلاقات الداخلية : نشبت في الفترة السابقة خلافات بين بعض المنظمات الفدائية ، عكست جوا غير صحي ، لا بسبب وجود الخلافات نفسها ، فالخلافات احيانا تكون ظاهرة صحية تماما ، ولكن بسبب نوع القضايا المطروحة للتداول في هذا الحوار ، والتي يمكن ان تحل بسرعة لو وضعت في حجبها الطبيعي ولم تضخم بشكل مقصود ، خاصة وان هناك قضايا اساسية مطروحة حاليا في اوساط المقاومة وتستحق ان يدور حولها جدل ملثني طويل .

موضوع الخلاف الاول كان موضوع الوند الفلسطيني الذي زار الصين الشعبية للاشتراك في اسبوع فلسطين الذي بدأ يوم ٣ ايار فقد تشكل هذا الوند من منظمات اللجنة التنفيذية الثلاث (فتح — الصاعقة — الديمقراطية) . وكتبت الهدف الناطقة بلسان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بصدد ذلك تقول « سلكت بعض العناصر القيادية في منظمة التحرير سلوكا غريبا يثير الدهشة والتساؤل حين استفتت الجبهة الشعبية من الوند الذي لبي دموع الصين الشعبية ... بالرغم من ان الدعوة موجهة اصلا بواسطة منظمة التحرير الى اربع تنظيمات بينها على وجه التحديد الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين » . واذا اخذنا اعتراض الجبهة الشعبية من زاوية النتائج فان الوند الفلسطيني عاد بموقف يستفيد منه الجميع بما فيه الجبهة الشعبية نفسها ، اذ ان مساعدات الصين الشعبية ستكون من الان وصاعدا باسم منظمة التحرير ولصالح كافة المنظمات المتحالفة بداخلها . لان الوند كان حريصا في محادثاته على الوصول الى مثل هذه النتيجة .

موضوع الخلاف الثاني كان موضوع اسر الشهداء

بإداء هاتين المهمتين في ظل جو نقدي لكونها لم تمارس صلاحياتها كاملة خلال المرحلة السابقة ، تاركة هذه الصلاحيات للجنة المركزية وامانة السر المنبثقة عنها . ومع ذلك فان اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير لم تمتد طوال هذه الفترة غير اجتماعين اثنين . اقرت في الاجتماع الاول تشكيل قيادة عسكرية واحدة . وتشكيل لجنة عسكرية لبحث شؤون التوحيد العسكري ، وتشكيل مكتب اعلامي موحد لم يمارس صلاحياته ابدا . وفي الاجتماع الثاني شكلت اللجنة التنفيذية لجنة من خمسة اشخاص مهمتها الاتصال بكافة المنظمات والقوى الفلسطينية ، والاطلاع على آرائها ومواقفها والخروج من كل ذلك باقتراحات حول الاسس التي سيشكل المجلس الوطني الجديد على اساسها . ويمكن القول بان ثلاثة تيارات تقليدية تتجاذب هذا الحوار . يقول التيار الاول بتشكيل المجلس باغلبية من المنظمات الفدائية التي لا زالت قائمة وتمارس دورا نضاليا ، ويقول التيار الثاني بتشكيل المجلس باغلبية مستقلة على ان تتمثل المنظمات بشكل رمزي . اما التيار الثالث فيدعو الى اعتماد المنظمات الجماهيرية الفلسطينية (النقابات والاتحادات) بصفتها اقرب المؤسسات للتمثيل الديمقراطي ، كأساس . ومن الواضح ان استمرار النقاش ضمن هذه المواقف الثلاثة ليس الا دورانا في حلقة مفرغة . فالمسألة الاساسية ليست الشكل التنظيمي للمجلس ، بل القضايا السياسية الراهنة التي بالاتفاق عليها ، تعود المسألة التنظيمية لتأخذ حجبها الطبيعي متفجرة نحو المرتبة الثانية من الاهمية . وفي الاجتماع الاخير للجنة المركزية بدمشق (٨ حزيران) اتفق على تشكيل المجلس حسب النسب التالية : ٨٥ من المنظمات ، ١١ من اصحاب الكفاءات ، ٢٥ من الاتحادات والنقابات . وسيتركز العمل الان على نقطتين ١ — تحديد نسب ممثلي المنظمات — ٢ — تسمية الاعضاء ، ليتوفر انعقاد المجلس في نهاية شهر حزيران حسب القرار المتخذ سابقا .

وفي الوقت الذي تمكف فيه دوائر منظمة التحرير على البحث في قضايا تشكيل المجلس الوطني ، فان مسألة اخرى استقطبت الاهتمام في الاسابيع الماضية هي مسألة الجبهة الوطنية الاردنية (التي لا تسمح الظروف الان بالحديث عنها) . وما يمكن قوله الان ينحصر في نقطتين : اتمام جريدة فتح وللمرة الاولى على الحديث ملنا عن ضرورة هذا